العرب
الجمعة 2020/02/21
السنة 42 العدد 11624

قبائل ليبية تطالب بسحب الاعتراف الأممي بحكومة الوفاق

مؤتمر ترهونة يؤكد دعمه للمشير خليفة حفتر

فنّد تكتل مشايخ القبائل خلف الجيش الوطني الليبي، الافتراءات المتشككة في الدعم الشعبي اللامشروط للمشير خليفة حفتر في معركته لتحرير العاصمة طرابلس، ما يمثل صفعة جديدة للمحور التركي القطري الذي يراهن على إحداث فرقة في صفوف الليبيين.

ترهونة (ليبيا) - طالب شيوخ القبائل الليبية، الأمم المتحدة بسحب اعترافها بالمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق التي يرأسها فايز السراج والمجلس الأعلى للدولة، في وقت سيطر فيه الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر على مناطق واسعة في أحياء طرابلس.

وعقد شيوخ القبائل فعالية حاشدة يومي الأربعاء والخميس، في مدينة ترهونة بالقرب من العاصمة طرابلس، لمساندة الجيش الوطني الليبي، وإجهاض الأجندات التركية الساعية إلى ترسيخ الانقسام في ليبيا، ومنع الجهات التي تدعمها من السيطرة على مقاليد الأمور.

وحضر المؤتمر الموسع الذي اختتم الخميس، أكثر من ألفي شخص من ممثلي شيوخ وأعيان القبائل والمدن الليبية، الذين أعربوا عن دعمهم اللامشروط للمشير خليفة حفتر، مثمنين سعيه لتحرير العاصمة طرابلس من الإرهابيين والمرتزقة الذين يقاتلون إلى جنب ميليشيات حكومة الوفاق.

> مؤتمر القبائل أوجد دعما كبيرا للبرلمان والجيش الوطني بإمكانه إجبار المجتمع الدولي على رفع الدعم عن حكومة الوفاق

وقال مصدر قبلي لـ"العرب" إن مؤتمر ترهونة يحمل رمزية سياسية ومكانية كبيرة، وهو بداية لعمل وطني جاد في ليبيا، وسوف يغير كثيرا من خارطة التوازنات الحالية التي لعبت تركيا على تناقضاتها، وحاولت توظيفها لصالحها دون مراعاة لمصالح الشعب الليبي.

وأضاف أن تكتل القبائل الليبية خلف المشير خليفة حفتر يدحض الافتراءات التي قللت من شأن هذا الدعم.

دعم شعبي للجيش الليبي

وأكد حاتم الكليم، وهو ناشط سياسي من ترهونة، أن المؤتمر استهدف "وقف الغزو التركي للبلاد، وإسقاط الشرعية الدولية عن حكومة الوفاق، ومجلس الدولة، وتعزيز الدور الوطني للقبائل لأنها تمثل القاعدة الشعبية الرئيسية".

وأوضح الكليم لـ"العرب"، أن الجيش الليبي حقق خلال اليومين الماضيين تقدما كبيرا في الكثير من مناطق طرابلس، ما ضيّق الخناق على الإرهابيين.

وخولت القبائل للجيش الوطني الليبي حسم المعركة والقضاء على الميليشيات، مع التأكيد على مقاومة جميع أشكال الغزو الخارجي، ورفض أي اتفاقيات دولية تشكل خطرا على الأمن القومي، في إشارة لمذكرتي التفاهم البحري والأمني اللتين وقعهما السراج مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في نوفمبر الماضي.

ورفض المؤتمرون قبول أي حوار أو هدنة قبل تحرير طرابلس، ومقاضاة الأطراف التي صنعت الفوضى وعدم الاستقرار، وعلى رأسها قطر وتركيا.

وأكد شيوخ القبائل في بيانهم الختامي أن "صناع الإرهاب اتخذوا من المدن ملاذا لهم ومركزا لتنفيذ مخططاتهم التدميرية، وممرا آمنا للمتاجرة بالبشر بسبب حكم الميليشيات المؤدلجة، والمخرج الوحيد من هذا الوحل استدعى الخروج بمقررات حاسمة".

ووضعوا مجموعة من الخطوط العريضة، في مقدمتها أن ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة وموحدة، وأن جميع القوانين التي أصدرها مجلس النواب واجبة النفاذ بما فيها ما يتعلق بالعفو العام، وحظر تشكيل الكيانات الإرهابية وإلغاء قانون العزل السياسي.

وشدد على رفض كل المنظمات والتشكيلات ذات عقيدة الأيديولوجيا المتطرفة التي تشكل خطرا على وحدة الدولة الوطنية، والتمسك بالنهج الديمقراطي الذي يقرره الليبيون بأسلوب وطريقة حكم البلاد وإقرار دستور توافقي، ورفض أي حوار قائم، بما في ذلك حوار جنيف برعاية الأمم المتحدة، ما لم يتم الرجوع إلى الليبيين باعتبارهم المعنيين بأي نتائج لهذه الحوارات.

وقال محمد الصادق مدير المكتب الإعلامي لملتقى مشايخ وأعيان ترهونة، لـ"العرب"، إن الحضور الكثيف والذي مثل كافة المدن والقبائل والمكونات الاجتماعية، يؤكد على التوافق التام على دعم القوات المسلحة الليبية، ومحاربة المتشددين والمرتزقة.

وتمسك شيوخ القبائل بقرار غلق الحقول والمصارف والموانئ النفطية إلى حين تشكيل حكومة موحدة قادرة على حماية مقدرات الليبيين وضرورة وضع حد للعبث القائم بمؤسسات الدولة المالية، وعلى رأسها مصرف ليبيا المركزي و جهاز الاستثمارات الخارجية.

وكشف رئيس المجلس الاجتماعي لمشايخ وقبائل ترهونة، صالح الفاندي، أن جميع المدن والقبائل أرسلت وفودها، والمدن التي لم تستطع الحضور لظروف خاصة تواصلت مع المجلس الاجتماعي وقررت أن تلتقي في ما بعد المؤتمر مع التأكيد على دعم الجيش الليبي.

وأكد الفاندي أن مؤتمر شيوخ القبائل أوجد دعما كبيرا للبرلمان والجيش الوطني، وبإمكانه إجبار المجتمع الدولي على رفع الدعم عن حكومة الوفاق، لافتا إلى أن هذا الزخم الكبير، الذي أحدثه المؤتمر، يمثل رسالة سياسية للعالم بأن رئيس حكومة الوفاق لا وزن له على المستوى الشعبي، وأن احتماءه بالعصابات المسلحة لم يعد مجديا.

وألمح إلى أن الشخصيات التي كانت تتاجر بملف القبائل لصالح تركيا وجماعة الإخوان، سقطت حججها الواهية، فالجسم الجديد سيقوم بدور فعال خلال الأيام المقبلة، ومن الممكن أن تترتب عليه حسم بعض الأمور العالقة.

ويضع مؤتمر القبائل الليبية مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، غسان سلامة، أمام مسؤولية كبيرة، فهؤلاء يقدمون دعمهم للجيش والبرلمان، وبالتالي من الصعب تجاوزهم عند عقد الملتقى الوطني الذي يسعى إليه.

ارتباك السلطة الجزائرية يعمق الهوة مع قوى الحراك

صابر بليدي

الجزائر - استبقت السلطات الجزائرية، مؤشرات التصعيد الشعبي المنتظر مع احتفالية الذكرى الأولى لانطلاق الحراك الشعبي، بإجراءات استثنائية دخلت حيز التنفيذ في وقت مبكر، حيث تحولت العاصمة إلى مدينة محاصرة من كل المداخل، كما منعت السلطات الإدارية عقد ندوة لنشطاء سياسيين، لكن في المقابل أعلن رئيس الجمهورية يوم 22 فبراير يوما وطنيا للحراك.

وتعيش العاصمة الجزائر منذ مساء الأربعاء وضعا أمنيا استثنائيا، بعد وضع السلطات، إجراءات أمنية مشددة حيز التنفيذ، للحيلولة دون التحاق المحتجين بالمظاهرات الشعبية المنتظرة الجمعة والسبت، بمناسبة مرور عام كامل على انطلاق الحراك الشعبي في البلاد.

وذكر مصدر مطلع لـ"العرب"، أن التعليمات الأمنية الصارمة تتضمن تكثيفا قويا للحواجز الأمنية على مداخل وتخوم العاصمة، فضلا عن تسخير أعداد معتبرة من قوات الأمن، للحيلولة دون التحاق أعداد كبيرة من الجزائريين بالمسيرات الشعبية.

وسجل الموقف الرسمي للسلطات الجزائرية مفارقة لافتة، تنطوي على مناورات تقوم بها من أجل الالتفاف على الاحتجاجات الشعبية، وتحويلها الى "قميص عثمان"، ففيما أعلن الرئيس عبدالمجيد تبون، عن إقرار الثاني والعشرين من فبراير يوما وطنيا للحراك، تم منع ناشطين سياسيين في الحراك الشعبي من تنظيم ندوة سياسية بالعاصمة، فضلا عن الإقرار بحصار غير معلن على العاصمة.

وكان منظمو الندوة الموحدة للناشطين والفاعلين في الحراك الشعبي، قد تحصلوا صباح الخميس، على قرار من السلطات الإدارية للعاصمة بمنع عقد الندوة السياسية لأسباب غير مذكورة، وذلك بعدما تحصلوا في وقت سابق على موافقة من نفس السلطات لتنظيمها في قاعة حرشة حسان بالعاصمة.

وذكر بيان للمنظمين تحصلت "العرب" على نسخة منه، بأن "الناشطين ينددون بقرار المنع، رغم أن المسألة تدخل في صلب الحريات السياسية التي يكفلها الدستور"، وندد بما أسماه "الإجراءات الأمنية والبوليسية المطبقة على العاصمة، رغم الخطاب المتداول عن تكريس الحريات واحترام حقوق الإنسان".

وتعتبر الندوة الملغاة أول نشاط سياسي مؤطر منذ بداية الحراك الشعبي الجزائري، حيث كان ينتظر مشاركة ممثلين عن 21 ولاية على الأقل، بالإضافة إلى ممثلين عن الجالية المهاجرة، كما أعد المنظمون ما سمي بـ"إعلان 22 فبراير"، وهو نص توافقي كان يعتزم هؤلاء عرضه خلال هذا المؤتمر، بغية حصر خطاب الحراك ومطالبه.

وذكر الناشط سعيد صالحي، بأن شعار "يتنحاو قاع" (يرحلوا جميعا"، كان أحد أهم المطالب الرئيسية للحركة الاحتجاجية، ويترجم رغبة الانتفاضة الشعبية في تحقيق التغيير السياسي الشامل والذهاب إلى انتقال ديمقراطي حقيقي.

وكان المنظمون يطمحون قبل قرار منع تنظيم الندوة السياسية إلى خلق جبهة تجمع كل مناضلي الحراك والقوى الموجودة فيه لاستعادة زمام المبادرة السياسية فضلا عن "تقريب نشطاء الحراك من جميع مناطق البلاد، وخلق قنوات اتصال وتواصل مؤطرة، وإفراز خطاب ومطالب سياسية محددة".

> المتظاهرون يحاصرون العاصمة الجزائرية عشية احتفالية الذكرى الأولى لانطلاق شرارة الاحتجاجات الشعبية

ولفت البيان الصادر عن المنظمين، إلى أن النشطاء سيواصلون النضال والاحتجاج ضد النظام السياسي القائم، وأن المبادرة ستبقى مستمرة ومتمسك بها، لأن السلطة أبانت نوايا حقيقية للالتفاف على مطالب الشارع، وأن قرار المنع ينم عن خوف السلطة من ظهور طبقة سياسية منظمة ومهيكلة.

وكانت الأسابيع القليلة الفاصلة عن الذكرى الأولى لانطلاق الحراك الجزائري، قد عرفت تصعيدا شعبيا قويا، حيث أحيا سكان كل من مدينة خراطة شرقي العاصمة، وخنشلة في شرق البلاد، مظاهرات احتجاجية إحياء للشرارات الأولى التي انطلقت فيهما للتنديد آنذاك بمشروع الولاية الرئاسية الخامسة للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

ويبدو أن السلطة لم تفلح في تفتيت الاحتجاجات، بعدما تعمدت تنظيم "دربي" دوري كرة القدم بين ناديي مولودية الجزائر واتحاد الجزائر، السبت على أمل استقطاب الشباب إلى المدرجات وإبعادهم عن الشارع السياسي، حيث عبرت المسيرات الأخيرة عن رفضها لما وصفته بـ"المناورة" وردت عليها بشعار "لا ليساما (اتحاد الجزائر)، لا المولودية.. الدربي يلعب في المرادية (قصر الرئاسة)"، في إشارة إلى أن الاهتمام الآن منصب على هرم السلطة.

استراتيجية أميركية حذرة لتجاوز عقبات أزمة سد النهضة

السودان ينفي التنازل عن جزء من حصته في مياه النيل لصالح مصر

محمود زكي

القاهرة - أعلن مدير مشروع سد النهضة الإثيوبي، كيفل هورو، الخميس، قرب انتهاء أزمة سد النهضة، خلال حفل إسدال الستار على تمثال مدير مشروع السد السابق سيمنيو بيكيلي الذي عثر عليه مقتولا منذ عامين، بحضور عمال بناء السد.

وقال هورو إن "أشهرا قليلة تفصلنا عن تشغيل أكبر سد في أفريقيا، وهناك حل قريب لنهاية أي خلاف حول السد".

وأوضح أن مسودة الاتفاق التي يجري فحصها حاليا ستطرح للمناقشة، بعد مراجعة الحكومة الإثيوبية، على خبراء ومسؤولين سابقين وقانونيين وفنيين لتحقيق تفاهم عام ومرضي.

وبدأت في كل من مصر وإثيوبيا والسودان دراسة دقيقة لمسودة اتفاق أعدته واشنطن بالتشارك مع البنك الدولي لحل أزمة سد النهضة، وفض النزاع حول مياه النيل، بعد أن قدمت واشنطن مشروع اتفاق شامل، الثلاثاء، وأعطت مهلة أربعة أيام فقط للرد عليه.

وأثارت المسودة الأميركية مناقشات فنية وسياسية بين مواءمات ومراجعات ورفض لبعض البنود مع غياب التوافق على محاور أساسية، أبرزها كمية المياه المتدفقة، وآليات فض النزاع، والإدارة المشتركة للسدود المقامة على نهر النيل.

وقال ياسر عباس، وزير الري السوداني، الأربعاء، إن بلاده لم تتسلم مسودة الاتفاق النهائي لسد النهضة، مشددا على أهمية التعاون بين دول حوض النيل، نافيا أن يكون السودان "تنازل عن جزء من حصته في مياه النيل لصالح مصر".

وأوضح وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو مساء الثلاثاء، على هامش جولة أفريقية شملت السنغال وأنغولا وإثيوبيا، أنه "لا يزال هناك قدر كبير من العمل قد يصل إلى أشهر لحل الخلافات، لكن متفائل بأنه يمكننا حل هذا وعناصر الاتفاق تقترب من نهايتها".

وتعكس التصريحات الأميركية الحذرة عدم استبعاد رفض أحد الأطراف المسودة المقدمة أو بعض بنودها، خاصة إثيوبيا التي تأبى القبول بأي اعتراف يلزمها بكميات مياه أو مسؤوليات تجاه دولتي المصب ويقلل من إنتاجية كهرباء السد في المستقبل.

وتضمن مشروع الاتفاق المقترح النقاط المتفق عليها مسبقا، من آلية ملء بحيرة السد وطرق التشغيل ومنظومة التعامل مع فترات الجفاف نسبة إلى نظام هطول الأمطار الهيدرولوجي.

مياه الري مربط الفرس

وقدم الاتفاق منظورا أميركيا يحمل جملة من الحلول الوسطى لنقاط الخلاف حول كميات المياه المتدفقة إلى مصر والسودان، وآلية فض المنازعات، وآلية السدود العادلة.

وتوصلت المسودة التي اطلعت عليها "العرب" إلى ضرورة تشكيل لجنة فنية دولية لمراقبة سد النهضة تكون مرجعية لفض أي نزاع مستقبلي، ولم تتطرق إلى نظام واضح يربط بين سدود نهر النيل.

ويواجه الاتفاق الأميركي ولادة متعثرة مع غياب الحلول المرضية لكل طرف، لأن أديس أبابا ما زالت ترفض تحديد كميات مياه تضعف مهمتها في إنتاج الكهرباء، وتخشى أن تكون لجنة فض المنازعات ذريعة لعرقلة عمل السد.

وتصر القاهرة على مبدأ الاستخدام العادل للسدود عن طريق الربط بين منسوب المياه في بحيرتي سد النهضة والسد العالي لضمان عدم الإخلال ببنود الحماية من مخاطر الجفاف.

وذكر المحلل السياسي الإثيوبي، دنيال تاي سيلاسي، أن زيارة بومبيو لأديس أبابا، "غلفها الكثير من الضغط والقليل من التفاهمات".

وأشار سيلاسي لـ"العرب"، إلى أن واشنطن مارست ضغوطا مباشرة على آبي أحمد لتمرير اتفاق يحل أزمة سد النهضة بالتلويح بأهمية الانتخابات الإثيوبية العامة في أغسطس المقبل، والتي تعد مسألة مصيرية وحاسمة في مستقبل الحكومة الحالية.

> واشنطن قدمت حلولا وسطى لنقاط الخلاف حول كميات المياه المتدفقة إلى مصر والسودان وآلية فض المنازعات

وتحدث بومبيو في اجتماعه مع نظيره الإثيوبي جيدو أندار جاشيو، الثلاثاء، عن الانتخابات المهمة التي تنتظر إثيوبيا، ملمحا إلى ضرورة توفير انتخابات ذات مصداقية وحرة لتبيّن أن لا خيار زائفا بين الديمقراطية والأمن، وستضمن أن لكل مواطن صوتا في هذه الانتخابات.

وأكد أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية في جامعة القاهرة، ماهر شعبان، أن اتفاق سد النهضة يفتح الباب أمام الدول التي تتشاطر نهر النيل لبناء مشروعات عملاقة، وإذا لم تولد منظومة عمل مشتركة لإدارة نهر النيل، ستتكرر مشكلة سد النهضة مع بلد آخر.

وأضاف شعبان لـ"العرب"، أن واشنطن تتبنى سياسة المد والجزر مع الدول الثلاث، وتعلم من البداية أن هناك تحفظات حول مسودة الاتفاق، وتسعى قدر الإمكان لقطع الطريق أمام محاولات عرقلة التوافق السياسي والفني.

وبدا الرئيس دونالد ترامب منذ دخول واشنطن كمراقب في المفاوضات في نوفمبر الماضي، عازما على الخروج بانتصار يضعه في سجل إنجازاته، وقد يمثل ورقة رابحة في انتخابات الرئاسة الأميركية نهاية هذا العام.

وفي حالة نجاح الإدارة الأميركية في حل جانب من العقد المترامية لسد النهضة، ونزع فتيل أحد الخلافات الدقيقة، قد يتمكن ترامب من الحصول على غطاء سياسي للرد على الانتقادات المستمرة بتراجع دور بلاده.

وظهر الدعم الأميركي لإنقاذ المفاوضات من الانهيار أكثر من مرة في الاجتماعات الأخيرة يومي 12 و13 فبراير، حيث وصلت إلى حد تدخل ترامب بشكل مباشر، والحديث هاتفيا مع رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد.

ويرجح خبراء أن توقع الدول الثلاث على مسودة الاتفاق الأميركي، حال نجحت الجهود الجارية في بلورة حلول خلاقة للنقاط الخلافية، وإرجاء مسألة الإدارة العادلة للسدود على نهر النيل إلى جولة جديدة برعاية أميركية أيضا، وربما يمثل التوافق عليها في المستقبل ملحقا يضاف إلى الاتفاق الأول.